الأمم المتحدة

A/62/722–S/2008/159

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦/٦٢ وقرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، الذي قرر المجلس بموجبه أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. ويستعرض التقرير أنشطة البعثة منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (A/62/345–S/2007/555). وقد تلقى المجلس إحاطة شفوية بشأن الحالة في أفغانستان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثانيا – استعراض عام

٢ – بعد عامين من اعتماد اتفاق أفغانستان، ما زال الانتقال السياسي لأفغانستان يواجه تحديات خطيرة. ويمثل كل من حركة الطالبان والجماعات المسلحة المرتبطة بها والاقتصاد القائم على المخدرات تهديدات جوهرية للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت هشة. وبالرغم من أن القوات العسكرية الوطنية والدولية حققت نجاحات تكتيكية، فإن العناصر المناوئة للحكومة لم تهزم بعد. وما زال من المتعذر إلى حد كبير على المسؤولين الأفغان والعاملين في مجال المعونة الوصول إلى ٣٦ من المقاطعات البالغ عددها ٣٧٦ مقاطعة،

060308 060308 08-25578 (A)

ومن بينها أغلب المقاطعات الواقعة في الشرق والجنوب الشرقي والجنوب. ويؤدي إلى إعاقة توصيل المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة، وهو وضع يزيد من تفاقمه قوة الظروف الجوية خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي ذات الوقت، فإن سوء الحكم وقلة الجهود الإنمائية، لا سيما على صعيد المقاطعات والمناطق، ما زالتا تسفران عن الاستبعاد السياسي مما يؤدي على نحو مباشر وغير مباشر إلى استمرار العناصر المناوئة للحكومة.

٣ - وإزاء هذا الوضع المثير للقلق، قررت الحكومة إعطاء أولوية لتحسين الأداء الحكومي على المستوى دون الوطني. وقد بدأت الجهود التي تبذلها المديرية المستقلة للحكم المحلي من أجل إعادة ربط الإدارات على مستوى المقاطعات بهياكل الحكومة المركزية تؤتي ثمارها. وفضلا عن ذلك، فإن تلك المبادرة تثبت أن الحكومة تدرك تماما إلى أي مدى يؤدي الفساد إلى تآكل مصداقيتها وزيادة انعدام الثقة فيها وهو ما يعد، على أقل تقدير، شرطا أساسيا لاتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة المشكلة. كذلك، أظهرت الحكومة، من خلال التحضير النشط للاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي عُقد في طوكيو في ٦ شباط/فبراير، ومن خلال المشاركة فيه، التزاما متجددا بمعالجة مشكلة المخدرات بدعم من شركائها الدوليين.

٤ - وهناك جانب إيجابي آخر يتمثل في أن المجتمع الدولي يواصل اهتمامه القوي بأفغانستان. ولكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين أثر المعونة وتنسيقها، ولكفالة أن تكون المساعدة الدولية قائمة على الطلب لا على العرض، ولأن ترتب أولوياتها وفقا للاحتياجات الأفغانية. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للاستجابة للنداءات التي صدرت في الآونة الأخيرة للقيام بدور محوري أكبر في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى أفغانستان. ولكي يمكن تأدية هذا الدور على نحو فعّال، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تلتزم بقوة بالعمل معا في تعاون وثيق، لدعم الحكومة الأفغانية.

ثالثا - التطورات السياسية الرئيسية

ألف - الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية والانتخابات

٥ - كانت الجمعية الوطنية (الفولسي جيرغا) قد قدمت على مدى الشهور القليلة الماضية عددا من القوانين والاتفاقات إلى المجلس الأعلى (المشرانو جيرغا) للموافقة عليها، من بينها قانون العمل وقانون المناجم وقانون التعاونيات والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. وبالإضافة إلى ذلك، أقر الفولسي جيرغا، بعد عقد جلسات استماع، تعيين المرشحين الذين قدمهم

الرئيس لشغل مناصب وزير شؤون اللاجئين ورئيس البنك المركزي والقاضي الأخير للمحكمة العليا.

٦ - وفي حين أن تلك الأمثلة تثبت أن العلاقة بين المجلس التشريعي والفرع التنفيذي يمكن أن تسفر عن تحقيق نتائج إيجابية، ما زالت توجد بعض التوترات المهمة. فقد وافق كل من المجلسين على قانون وسائل الإعلام عقب مداولات مطولة، ولكن الرئيس رفضه على أساس أنه مقيد للحريات أكثر مما يجب. ودعا الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد إلى التبكير باعتماد القانون وفقا للمبادئ الأساسية لحرية التعبير المكرسة في الدستور الأفغاني ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تدخل أفغانستان طرفا فيها.

٧ - كما ازدادات التوترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية عقب وقوع هجوم انتحاري على وفد برلماني زائر لباغلان، كان المتحدث الرسمي باسم المعارضة من بين من قُتلوا فيه (انظر الفقرة ١٩ أدناه). ودعا الفولسي جيرغا إلى إيقاف عدد من المسؤولين الحكوميين عن العمل بسبب فشلهم في ضمان الأمن. وقدم الفولسي جيرغا إلى الرئيس في أوائل كانون الأول/ديسمبر، عقب جلسة مغلقة عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مسودة مقترح بشأن الأمن الوطني، يوصي فيها بتقوية الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية؛ والنظر في التصالح مع العناصر المناوئة للحكومة؛ وتحسين التنسيق بين القوات العسكرية الدولية والقوات الأفغانية. و لم ترد السلطة التنفيذية بعد على ذلك المقترح.

٨ - وبدأت كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية التركيز على الانتخابات المقبلة. واعتمدت الحكومة مشروع القانون الانتخابي في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يجري استعراضه حاليا في الجمعية الوطنية. وطالب أعضاء المجلسين التشريعيين جميع أصحاب المصالح السياسية الأفغان إلى تقديم إسهاماتهم، سعيا إلى مواءمة الآراء بشأن المسائل الخلافية مثل النظام الانتخابي. ويلزم أن يتم على وجه السرعة اعتماد كل من القانون الانتخابي ومشروع قانون ينظم هيكل اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات ومهامها ومسؤولياتها لكي يمكن إجراء الانتخابات في موعدها المقرر حاليا، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٩ - كما تجري مناقشة إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في وقت واحد، بدلا من أن تفصل بينهما فترة سنة. وسيكون الخيار الأول هو أكثر فعالية من حيث التكلفة، من وجهة النظر التقنية. ولكن هناك عددا من المسائل الدستورية والقانونية التي يجب الاتفاق عليها إذا أريد لتلك المواءمة أن تتحقق. وقد طلب الرئيس إلى الفروع الثلاثة في الحكومة أن تنظر في إمكانية إجراء انتخابات متزامنة في عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠. وفي حين صوت الفولسي جيرغا في ١٣ شباط/فبراير على إجراء انتخابات في مواعيد منفصلة، ما زالت

المناقشات دائرة في المشرانو جيرغا وغيره من أفرع الحكومة، وقد أبرز الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد ضرورة أن تتخذ الحكومة الأفغانية قرارا عاجلا بشأن جدول الانتخابات لكي يمكن المضي قدما في التخطيط لها وتسجيل الناخبين.

١٠ - وستكون الانتخابات المقبلة هي أول انتخابات تديرها السلطات الأفغانية منذ اتفاق بون. وتقدم الأمم المتحدة مساعدة إلى اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للانتخابات وعملية تسجيل الناخبين. وأوفدت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بعثة لتقييم الاحتياجات إلى أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠٧. وتشاورت البعثة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وممثلي الأحزاب السياسية والقضاء، كما عملت على نحو وثيق مع تلك اللجنة وممثلي المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة، لتحديد المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم مساعدة انتخابية فيها.

باء - التطورات على مستوى المقاطعات

١١ - أظهرت المقاطعات التي لم تتأثر بالعنف المناوئ للحكومة قدرة متزايدة على الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي المنطقة الشرقية، لا سيما مقاطعات ننكرهار وكونار، تمكنت الحكومة المحلية من تقوية علاقتها مع المجتمعات المحلية. وبدأ الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية في ترسيخ وجودهما في مناطق كان يسيطر عليها المتمردون فيما مضى. وتمثل تلك الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة لتوفير الأمن والخدمات الأساسية على الصعيد المحلي إدراكا متزايدا بأن ثقة الجمهور في الحكومة أمر ضروري لكفالة الاستقرار.

١٢ - ومع ذلك، تمكن المتمردون في مقاطعة فرح الواقعة في الغرب من السيطرة بصورة مؤقتة على عدد من مراكز المناطق، وكانت قوات الشرطة المحلية والميليشيا في تلك المناطق هدفا لشكاوى عديدة من السكان، يدَّعون فيها ضلوعها في الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وكذلك بالتواطؤ مع حركة طالبان. كما أن غياب القوة الدولية للمساعدة الأمنية أو قوات أمنية وطنية أفغانية يُعتمد عليها قد مكن جماعات متجولة صغيرة نسبيا من المتمردين من شن هجمات في الوقت والمكان الذي تختاره.

١٣ - وبعد انسحاب أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية من قلعة موسى في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وما تلاه من استيلاء حركة طالبان على تلك المنطقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ظلت تلك المنطقة خارج نطاق سيطرة الحكومة الأفغانية. كما أن قلعة موسى هي إحدى المناطق القليلة التي أقامت حركة طالبان فيها إدارة وقضاء خاصين بها. وقد استعادت الحكومة البلدة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عقب عملية عسكرية اضطلع بها بطلب من القادة المحليين، خطط لها وقادها الجيش الوطني الأفغاني، بدعم من

القوات العسكرية الدولية. وبالرغم من تلك العملية، فما زال الوضع في قلعة موسى متوترا وما زالت حركة طالبان تمارس نفوذا في عدد من المناطق المحيطة بها.

جيم – البيئة الإقليمية

١٤ – في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استضافت أفغانستان الاجتماع السابع عشر للمجلس الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي الذي عُقد في هيرات. وكان محور التركيز في الاجتماع هو إكمال الهياكل الأساسية الإقليمية للنقل والطاقة، وكذلك إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية. وأسفرت الاجتماعات التي أعقبت ذلك والتي عُقدت بين أفغانستان وشركائها الإقليميين عن توقيع اتفاق بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتوصيل الكهرباء من طاجيكستان وقرغيزستان إلى أفغانستان وباكستان، واعتماد إعلان كابول بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا.

١٥ – وواصلت أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية جهودهما للتوصل إلى حلول مقبولة للطرفين لمشكلة اللاجئين الأفغان والمهاجرين غير الشرعيين. وفي عام ٢٠٠٧، اختار ٧ ٠٥٤ فقط من اللاجئين الأفغان المسجلين في جمهورية إيران الإسلامية العودة إلى بلدهم، بينما أُجبر ٠٠٠ ٣٦٣ من الأفغان غير المسجلين على العودة من هناك إلى أفغانستان منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وعقب تقديم احتجاج رسمي من حكومة أفغانستان على عمليات الطرد التي جرت في اليوم الذي سبقه، وفي ضوء الظروف الجوية الشتوية القاسية على نحو استثنائي، وافقت جمهورية إيران الإسلامية على تعليق عمليات طرد الأفغان المقيمين بصورة غير مشروعة. ويتفاوض البلدان حاليا على عقد اتفاق بشأن شروط العرض المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لإصدار ٠٠٠ ٣٠٠ تأشيرة عمل للمواطنين الأفغان.

١٦ – وما زالت العلاقات بين باكستان وأفغانستان تعد بالغة الأهمية بالنسبة للاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وخلال زيارة الرئيس كرزاي إلى إسلام أباد في يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهي الزيارة التي بنيت على نجاح اجتماع مجلس السلام الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠٠٧، أشار زعيما البلدين إلى التطرف والإرهاب باعتبارهما عدوا مشتركا لهما، وأعربا عن عزمهما محاربته عن طريق زيادة تعزيز الآليات القائمة لتبادل المعلومات. ومن المتوقع أن تستمر قوة الدفع النابعة من هذه التطورات الإيجابية، لا سيما في ما يخص عقد الجولة الثانية من اجتماعات مجلس السلام، التي كانت قد عُلقت لحين إجراء الانتخابات في باكستان.

رابعا – الأمن

١٧ - في عام ٢٠٠٧، ارتفع مستوى نشاط الجماعات المتمردة والإرهابية ارتفاعا حادا عما كان عليه في السنة الماضية. فقد سُجِّل في عام ٢٠٠٧ ما متوسطه ٥٦٦ حادثة في الشهر، مقابل ٤٢٥ حادثة في الشهر خلال السنة الماضية. ومن بين الأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب النزاع والبالغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ٨ شخص في عام ٢٠٠٧، كان أكثر من ٥٠٠ ١ منهم من المدنيين.

١٨ - ولا تزال أفغانستان مقسمة بشكل عام بين المنطقة الأكثر استقرارا بصفة عامة في الغرب والشمال، حيث ترتبط المشاكل الأمنية بتناحر الفصائل وأعمال الإجرام، والمنطقة الواقعة في الجنوب والشرق التي تتسم بتنسيق متزايد لأنشطة المتمردين. وفي الواقع، حتى في الجنوب، تركز النزاع في منطقة صغيرة نسبيا: فقد وقع ٧٠ في المائة من الحوادث الأمنية في ١٠ في المائة (٤٠) من المناطق في أفغانستان، التي يعيش فيها ٦ في المائة من السكان. إلا أن اتجاها مثيرا للقلق تمثل في الظهور التدريجي لنشاط المتمردين في أقصى الشمال الغربي من البلد، وهي منطقة كان يعمها الهدوء، وإغارات المتمردين على مقاطعتي لوغار ووروداك على حدود كابل.

١٩ - وقد تغيّرت أساليب العناصر المناوئة للحكومة بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٧. فقد أدى تفوق قوات الأمن الأفغانية والدولية في المعارك التقليدية إلى إرغام المجموعات المعادية على اعتماد أساليب غير تناظرية على نطاق ضيق تستهدف أساسا قوات الأمن الوطني الأفغانية، وأحيانا المدنيين: أجهزة متفجرة مرتجلة، وهجمات انتحارية، واغتيالات، وعمليات اختطاف. وقد وقعت فعليا ١٦٠ عملية انتحارية في عام ٢٠٠٧، وأحبطت ٦٨ محاولة أخرى، مقابل ١٢٣ عملية فعلية و ١٧ محاولة محبطة في عام ٢٠٠٦. وقد أدى هجوم شن على وفد برلماني كان في زيارة لمقاطعة بغلان إلى مقتل المتحدث الرسمي باسم المعارضة، سيد مصطفى كاظمي، وما لا يقل عن ٦٣ شخصاً آخر، من بينهم ستة أطفال. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، هاجم إرهابيون فندق سيرينا في كابل، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وجرح تسعة، بعضهم من الأفغان والبعض من بلدان أخرى. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي أكثر الهجمات دموية وقعت في البلد منذ عام ٢٠٠١، قتل مفجر انتحاري ٦٧ مدنيا و ١٣ من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية، بمن فيهم قائد المنطقة، وجرح ٩٠ آخرين في منطقة أرغانداب قرب قندهار. وفي اليوم التالي، قُتل ٣٥ مدنيا وأصيب ٢٨ آخرون بجروح، من بينهم ثلاثة من جنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية، عندما أصاب جهاز متفجر مرتجل محمول على سيارة قافلة تابعة للقوة الدولية في بلدة سبين

بولداك الحدودية. ومع أن المتمردين يحظون بدعم من عناصر داخل المجتمع الأفغاني ويتقون بهم، من الواضح أن دعم الشبكات التي تتخذ من الخارج مقرا لها في توفير القيادة والتخطيط والتدريب والتمويل والمعدات لا يزال أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لقدرتهم على مواصلة نشاطهم.

٢٠ - ومما يثير القلق بشكل خاص ازدياد عدد الهجمات ضد الأفراد المحليين والدوليين العاملين في المجال الإنساني. فقد هوجم ونهب أكثر من ٤٠ قافلة تقوم بإيصال المعونة الغذائية لحساب برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٧. وفي أكثر من ١٣٠ هجوما شُنَّ ضد البرامج الإنسانية، قُتل ٤٠ من العاملين في المجال الإنساني واختطف ٨٩، قتل سبعة منهم بعد ذلك على أيدي مختطفيهم.

خامسا - قطاع الأمن وسيادة القانون

ألف - قوات الأمن الأفغانية

٢١ - يتألف قوام الجيش الوطني الأفغاني حاليا من أكثر من ٠٠٠ ٤٩ فرد، مقارنة بالعدد الذي أقره مؤخرا المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماعه السابع وهو ٠٠٠ ٨٠ فرد. وسيتشكل هذا القوام أساسا من قوة مشاة خفيفة مكونة من ١٣ لواء مشاة، ولواء من القوات الخاصة، ولواء آلي مؤلف من خمس فرق. إلا أن الجيش الوطني الأفغاني مضطر إلى محاربة المتمردين وهو يقوم ببناء قوامه على المدى القصير، محاولا أيضا في الوقت ذاته تطوير كادر محترف على المدى الطويل. وقدرته على مواجهة هذه التحديات ستعتمد إلى حد كبير على قدرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية على تخصيص عدد كاف من أفرقة التوجيه في مجال العمليات.

٢٢ - وفيما يتعلق بأداء الشرطة الوطنية الأفغانية ودرجة احترافها، فإنهما متخلفان عن أداء واحترافية الجيش الوطني الأفغاني. ولا يزال تنفيذ مبادرات الإصلاح بطيئا، ولا يزال الفساد يمثل مشكلة كبيرة، ولا تزال عمليات المساءلة المتعلقة بالشؤون المالية، والأفراد، والمعدات والأسلحة غير موثوقة. وقد كشفت عملية لعدّ أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية أجريت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن وجود تفاوت كبير بين العدد الفعلي لأفرادها على أرض الواقع وأولئك المسجلين في كشوف المرتبات. ونتيجة لذلك، طالب المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماعه السادس المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، باستعراض نوعية وهياكل الشرطة الوطنية الأفغانية وتقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة للموائمة بين كشوف المرتبات والأعداد الفعلية للشرطة. ودعا المجلس المشترك للتنسيق والرصد في

اجتماعه السابع المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة، الذي يتولى تنسيق جميع الجهود الدولية، إلى دعم إصلاح وزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية، إلى وضع استراتيجية شاملة لإصلاح الشرطة، والموازنة بين احتياجات إنفاذ القانون ومكافحة التمرد.

باء – القوات الدولية والتنسيق المدني – العسكري

٢٣ – أجرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي يبلغ قوامها الحالي ٧٠٠ ٤١ فرد، عدة عمليات ناجحة في مناطق غير مستقرة، وواصلت تقديم مساعدة قيّمة عن طريق أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. ومن الناحية الأخرى، فإن عدم وجود أعداد كافية من الأفراد والمحاذير الوطنية التي تضع قيودا على مهام بعض القوات، تقلل من فعالية تلك القوة. وقد تحسن التنسيق بين قوات الأمن الوطني الأفغاني والمجتمع الدولي، وبدأت أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات، التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، تثبت أنها وسيلة فعالة لزيادة إناطة مهام الأمن بالقوات الأفغانية. ويجب أيضا اتخاذ قرارات هامة في عام ٢٠٠٨ بشأن نشر ٣ ٢٠٠ من مشاة البحرية الأمريكية على المدى القصير وبشأن كيفية التوفيق بين أنشطة أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. وفي عام ٢٠٠٨، سيلزم إعادة التوازن في المسؤوليات بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية فيما يتعلق بمسألتي القيادة والسيادة في المجال الأمني، عندما تزداد قدرة هذه القوات.

جيم – سيادة القانون

٢٤ – لا تزال وزارة العدل، التي ما زالت قدرتها محدودة، مثقلة بحجم وتعقد التشريعات التي لم تتم صياغتها وتدقيقها ومراجعتها بعد. وما زالت الوزارة والمحكمة العليا ومكتب النائب العام تعاني من نقص كبير في الموارد والبنية التحتية، وفي القضاة والمدعين العامين المؤهلين وذوي الخبرة. وقد أدى إنشاء المركز الوطني للتدريب القانوني إلى توفير التدريب العملي للأشخاص الذين يجري تأهيلهم للعمل في مجال القضاء أو الادعاء. بيد أن التهديدات والرشوة تجعلان من الصعب توظيف موظفين مؤهلين من ذوي النزاهة في مجال العدالة ونشرهم والاحتفاظ بهم في المناطق التي تشتد الحاجة فيها إليهم. ويسهم انخفاض المرتبات أيضا في تهيئة الظروف المؤدية إلى الفساد. كما أن الافتقار إلى الإجراءات التي تتسم بالشفافية والتي تستند إلى الجدارة بالنسبة للتعيينات والتقدم الوظيفي، وعدم وجود آليات فعالة وعادلة للتحقيق في انتهاكات المدونة الأخلاقية تؤدي إلى عدم كفاية المساءلة، مما يقوض ثقة الجمهور في النظام القضائي.

٢٥ - وفي حين أن إمكانية لجوء الجمهور إلى المحاكم والحصول على المساعدة القانونية هي حق يكفله الدستور، فإنه لا يزال بعيد المنال بالنسبة لغالبية الأفغان، وخاصة النساء والأطفال والفئات الضعيفة. ومما يفاقم هذه المشكلة محدودية وعي الجمهور بالحقوق والإجراءات القانونية. وتشير البيانات المستمدة من وزارة العدل، مثلا، إلى أن ٢٠ في المائة من الأطفال الموجودين في مؤسسات الاحتجاز متهمون بارتكاب جرائم من قبيل الهروب من البيت، وهي لا تعتبر جرائم بموجب القانون الأفغاني. علاوة على ذلك، فإن الدراسة التي أجرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان على ٢٢ مرفقا من مرافق الأحداث في المقاطعات، أظهرت الافتقار بشكل عام إلى الإجراءات القانونية الواجبة في نظام قضاء الأحداث. وكشفت الدراسة أن ٢٤ في المائة فقط من الأحداث تمكنوا من الاتصال بمحام خلال فترة احتجازهم؛ وذكر ٥٦ في المائة أنهم لم يقدموا إفاداتهم طوعا؛ و ٩ في المائة فقط أبلغوا بحقوقهم عند القبض عليهم.

٢٦ - ومع ذلك حدثت تحسينات بطيئة في تطوير البنية الأساسية للنظام القانوني، ولا تزال فرقة خاصة من المحامين تواصل نموها. وسمح قانون المحاماة، الذي اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بإنشاء رابطة مستقلة للمحامين تضم أكثر من ٤٠٠ محام مسجل. كما أعاد القانون إسناد المسؤولية عن تقديم المعونة القانونية من المحكمة العليا إلى وزارة العدل، التي تتلقى الوحدة الجديدة لتقديم المعونة القانونية التابعة لها قدر أكبر من الدعم من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي أعقاب انعقاد مؤتمر روما بشأن سيادة القانون في أفغانستان في تموز/يوليه ٢٠٠٧، تم وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة، بالإضافة إلى برنامج العدالة الوطنية، الذي سيرّكز خلال السنوات الثلاث المقبلة على تعزيز القدرات الأفغانية على تقديم الخدمات القانونية بأسلوب يتسم بالنزاهة والمساءلة، وسيكفل توفير إمكانية اللجوء إلى المحاكم والحصول على المساعدة القانونية وتحسين وعي الجمهور بالحقوق والإجراءات القانونية، مع تعزيز تنسيق أنشطة الجهات المانحة. وقد تم بالفعل تمويل ثمانية مشاريع قصيرة الأجل لمعالجة الاحتياجات العاجلة لقطاع العدالة ويجري حاليا تنفيذها.

دال - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٧ - لا تزال مسألة الألغام الأرضية والمتفجرات المتخلفة عن الحرب تشكل خطرا كبيرا على الشعب الأفغاني وعائقا أمام الانتعاش، إذ لا يزال يُشتبه في أن أكثر من ٧٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي تحتوي على ألغام أرضية أو غيرها من الذخائر. وفي عام ٢٠٠٧، قتل ١٣٨ شخصا وأصيب ٤٢٩ آخرون بجروح بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات

الحرب، كان زهاء ٥٠ في المائة منهم من الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان الذي تديره الأمم المتحدة يقوم بتنسيق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان بـ ٢٣ شريكا منفذا. وقام البرنامج بتطهير قرابة ١٦٨ كيلومترا مربعا من الأراضي، مما أدى إلى تدمير ٤٠١ ٢٦ لغم أرضي مضاد للأفراد، و ٦٤٩ لغما أرضيا مضادا للدبابات، و ٣٠٢ ٦٥٩ ١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

٢٨ - وقد حققت أفغانستان عددا من الإنجازات الوطنية الرئيسية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وساعدت الأمم المتحدة الحكومة في الوفاء بالتزامها بموجب المادة الرابعة من اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ومعيار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنبثقة عنها بتدمير آخر جميع مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد المعروفة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أسفرت أعمال ندوة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، نظمتها وزارة الخارجية بدعم من الأمم المتحدة، عن عقد اتفاق لإنشاء هيئة مشتركة بين الوزارات، توفر الإشراف الحكومي على الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد الوطني وتيسير انتقال المسؤولية من الأمم المتحدة إلى الحكومة.

هاء - مكافحة المخدرات

٢٩ - منذ صدور تقريري السابق، نالت جهود مكافحة المخدرات زخما هاما. واستجابة للزيادة الهائلة في زراعة الأفيون وإنتاجه في عام ٢٠٠٧، نوقشت المشكلة باستفاضة في فريق العمل المعني بالسياسات، وفي الفريق العامل المعني بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان وفي الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مستشار من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم وزارة مكافحة المخدرات في التوفيق بين المواقف المتباينة المتعلقة بجهود مكافحة المخدرات داخل الحكومة والمجتمع الدولي، وتحديد مجالات توافق الآراء، والتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على سبيل الأولوية. وأيد الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد خطة التنفيذ ذات الأولويات للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي وضعتها الحكومة والتي تستهدف القضاء على ٥٠ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٨، والتركيز على ملاك المساحات الكبيرة من الأراضي حيثما أمكن. وسوف توفر الحكومة القوة اللازمة لحماية عمليات مكافحة المخدرات، إدراكا منها للروابط القوية القائمة بين صناعة المخدرات والمتمردين. وتشدد الخطة بقوة على أهمية التنمية البديلة، والنهج الذي يركز على المقاطعات، وعززت ما يقدمه المانحون من دعم للصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات، الذي يعد نجاح

إعادة هيكلته أمرا أساسيا لتحسين الأداء. وما زال التحدي الأكبر الآن هو تحقيق النتائج. وهناك حاجة عاجلة لتعزيز أنشطة الإنفاذ، ليس في مجال القضاء على المخدرات فحسب، بل أيضا في مجال حظر الاتجار غير المشروع بالمخدرات (بما في ذلك السلائف الكيميائية) وتفكيك منشآت الإنتاج.

٣٠ - وقد كان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات محدودا، على الرغم من الزيادة الطفيفة التي طرأت على جهود الحظر، عقب إعلان أرقام إنتاج الأفيون لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك بسبب الدعم الذي تقدمه القوة الدولية للمساعدة الأمنية والتحسن الذي طرأ على أداء فرقة العمل المعنية بالعدالة الجنائية، التي تتصدى لكبار مجرمي المخدرات. ومن الجدير بالذكر أن المديرية المستقلة للحكم المحلي أعلنت أن حكام المقاطعات سيتم تقييم أدائهم في الوفاء بالتزاماتهم في مجال مكافحة المخدرات. وتوجد حاجة ماسة لتعزيز قيادات مكافحة المخدرات، بالاستناد إلى الوضوح فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات وزارة مكافحة المخدرات وغيرها من السلطات المختصة. وفي حين أنه تم إخطار المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماعه السابع بأنه قد تم تعيين اللواء خودايداد، القائم بأعمال وزير مكافحة المخدرات لأكثر من سبعة شهور، في منصب الوزير، فإنه وقت كتابة هذا التقرير ما زال تعيينه قيد النظر أمام البرلمان.

٣١ - ولا يُتوقع حدوث تغيير كبير في زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠٨، وفقا للتقرير الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شباط/فبراير، المعنون ''دراسة تقييميه سريعة لمحصول الأفيون الشتوي''. وما زالت الزراعة تتركز في المقاطعات المتأثرة بالتمرد في الجنوب والغرب، ومن المرجح أن تزداد في تلك المقاطعات. ولا يتوقع حدوث تغيير كبير في مقاطعة هلمند، التي بلغ إنتاجها أكثر من نصف الإنتاج الكلي في العام الماضي. وفي حين أنه من الأمور الإيجابية، أنه من المتوقع أن تظل ١٢ مقاطعة خالية من زراعة الأفيون هذا العام، فإن أفغانستان بدأت تبرز بوصفها أحد أكبر مورِّدي القنب في العالم، حيث قدِّرت المساحات التي زرعت بمحصول القنب في عام ٢٠٠٧ بـ ٠٠٠ ٧٠ هكتار.

واو - حل الجماعات المسلحة غير الشرعية

٣٢ - أحرز تقدم في حل الجماعات المسلحة غير الشرعية. ومن مجموع ٥١ منطقة مستهدفة، استجاب ٢١ منها للبرنامج وجرى حل ١٦١ جماعة مسلحة غير شرعية. وألقي القبض على ٠٥٠ ١ شخصا أو جرِّدوا من السلاح وصودرت ٧٠٠ ٥ قطعة سلاح. ويواصل برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

تعزيز بناء القدرات، ولا سيما من خلال إنشاء خلية مكرسة لحل الجماعات المسلحة غير الشرعية داخل وزارة الداخلية، لدعم الانتقال إلى مرحلة السيطرة الكاملة للحكومة على عملية نزع السلاح.

سادسا – الحوكمة

٣٣ – اعترافا بأهمية تحسين الحوكمة على المستوى دون الوطني، أنشأت الحكومة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ المديرية المستقلة للحكم المحلي. وتتولى المديرية مسؤولية الإشراف على حكام المقاطعات، ومديري المناطق والبلديات، وتوفير الدعم لمجالس المقاطعات. ومن المتوقع أن يؤدي دمج كافة أجهزة الإدارة على المستوى دون الوطني إلى تعزيز القابلية للمساءلة عن توفير الخدمات للمجتمعات المحلية.

٣٤ – وتسعى المديرية المستقلة للحكم المحلي إلى ربط الحكومة بالمجتمعات المحلية على نطاق البلد، ولا سيما في المقاطعات التي تفتقر إلى الاستقرار الأمني. وفي مقاطعة وارداك قامت المديرية بزيارات ميدانية وتعيين قادة محليين لرصد تقديم الخدمات. وفي قلعة موسى، أثمرت الجهود الرائدة التي قامت بها المديرية عن تحسين التنسيق بين الحكومة والمجتمع الدولي. وقد اتخذت خطوات أولية لتحسين تنفيذ الجهود المبذولة على مستوى المقاطعات والمناطق في مجالات الحوكمة، وإصلاح الشرطة، وسيادة القانون، وحل الجماعات المسلحة غير الشرعية، ومكافحة المخدرات. وتسعى المديرية أيضا إلى تحسين أداء لجان تنمية المقاطعات. وخلال الشهور الستة الماضية، عيّن الرئيس خمسة من حكام المقاطعات بعد أن خضعوا للتمحيص بواسطة المديرية المستقلة للحكم المحلي.

٣٥ – واتخذت الحكومة خطوات لمعالجة مشكلة الفساد المتنامية. وأنشئت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ لجنة مشتركة بين المؤسسات لتقييم الفساد في القطاع العام؛ ووضع مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، مع إجراء تقييمات للوزارات لتقدير درجة ضعفها في مواجهة الفساد، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وجرى التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ وهي الآن قيد التصديق رسميا عليها. وفي غضون ذلك، قامت وزارة العدل بإجراء دراسة بشأن الأحكام القانونية الواجب تعديلها لكفالة اتساقها مع الاتفاقية. وفي حين أن إجراءات مكافحة الفساد هي إجراءات ضرورية وجديرة بالترحيب، فإنه يلزم زيادة توضيح أدوار الهيئات المتعددة التي أنشئت للتصدي للفساد. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس الاستشاري المعني بالتعيينات في الوظائف العليا الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ويعد معيارا من المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان، لم يدخل بعد طور

التشغيل الكامل. ودعا المجلس الاستشاري للتنسيق والرصد في اجتماعه السابع إلى البت في النظام الداخلي للمجلس وتنفيذه قبل اجتماعه القادم المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠٨.

سابعا – حقوق الإنسان

٣٦ – طوال عام ٢٠٠٧، كان التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان محدودا. ولم يتح لوسائط الإعلام والمجتمع المدني إلاّ نطاقا محدودا لمناقشة قضايا حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين الحكوميين وغيرهم من ذوي النفوذ. وما زال البعض يجادل بأن حقوق الإنسان تتناقض مع التقاليد المحلية وأنها ''رفاهية'' ليس بوسع أفغانستان أن تطيقها.

٣٧ – وفنّدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إبان زيارتها لأفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ هذه الحجج، مشددة على الحاجة لأن تعيد الحكومة وشركاؤها الدوليون التأكيد على الدور المحوري لحقوق الإنسان في مجالات السلام والأمن وسيادة القانون. كما أعربت المفوضة السامية عن خيبة أملها لعدم إحراز تقدم في مسألة العدالة الانتقالية ودعت إلى الالتزام مجددا بنهج يشمل السعي لكشف الحقائق وإعادة التأهيل. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع الحكومة، وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، والمجتمع المدني لإعادة تنشيط خطة العمل للسلام والمصالحة والعدالة واعتماد نهج يقوم على التركيز بدرجة أكبر على الضحايا. وفي حين أن نشاط جماعات المجتمع المدني آخذ في الازدياد في مجال العدالة الانتقالية، فإن من يطالبون بالعدالة والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، كثيرا ما يتعرضون للمضايقة أو التهديد أو يخضعون للرقابة.

٣٨ – ويزداد تعرض حرية التعبير للتهديد من العناصر المناوئة للحكومة التي تستخدم أساليب التخويف، وكذلك من القيود المفروضة على الصحفيين ووسائط الإعلام من جانب الحكومة نفسها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الإعلام والثقافة تعميما إعلاميا تطلب فيه من كافة وسائط الإعلام الإلكترونية الامتناع عن بث المحتويات التي قد ''تزعج الجمهور''. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حكمت محكمة ابتدائية على أحد الصحفيين بالإعدام لإدانته بجريمة التجديف وصدر الحكم في جلسة مغلقة دون حضور محامي للدفاع عن المتهم. وقد أثارت القضية اهتماما دوليا وحوارا ساخنا بشأن حرية التعبير في أفغانستان.

٣٩ – وتجسد قضية الصحفي القصور الخطير في نظام العدالة الجنائية في أفغانستان، وهو ما أكده أيضا الاستكمال الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن الحملة المشتركة بين بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان والمعنية بالتحقق

من الاحتجاز التعسفي، كما أكده مشروع مراقبة النظام القانوني التابع للبعثة. ومن بواعث القلق البالغ تنفيذ حكم الإعدام سرا رميا بالرصاص على ١٥ شخصا في كابل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وإذ لا يغرب عن البال ما دعت إليه الجمعية العامة مؤخرا من وقف اختياري لعقوبة الإعدام، فإن الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان تفرض على أفغانستان عدم تنفيذ أحكام الإعدام ما لم يتم الالتزام بأسمى معايير الأصول القانونية.

٤٠ - وتواصل الإبلاغ عن حالات تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين الذين تعتقلهم السلطات الأفغانية. ومما يبعث على القلق البالغ في هذا الصدد غياب الإشراف الفعال من قبل المديرية الوطنية للأمن. ولم تتمكن البعثة من تقييم الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز لمدد طويلة والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز التي تديرها قوات عسكرية دولية، من قبيل تلك الكائنة في باغرام، نظرا لعدم السماح حتى الآن بزيارة تلك الأماكن بدون رقابة.

٤١ - ولا يزال الأطفال من ضمن ضحايا العنف المرتبط بالتمرد. ومن الجدير بالذكر أن حركة طالبان أدرجت في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (A/62/609-S/2007/757)، مما أدى إلى إجراء مشاورات في الأمم المتحدة بشأن إنشاء آلية لرصد الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال والإبلاغ عنها وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ألف - حماية المدنيين

٤٢ - توجد شواهد قوية على أن العناصر المناوئة للحكومة، تقوم في إطار حملة التخويف، باستهداف المدنيين الذين يُنظر إليهم بوصفهم مؤيدين للحكومة. وقد أسفر عدم كفاية التدابير المتخذة من جانب القوات الدولية لمنع سقوط ضحايا في أوساط المدنيين عن وقوع عدة حوادث خطيرة. واستجابة لذلك، تجري القوات الدولية استعراضا للإجراءات المتعلقة بتصعيد استخدام القوة وإجراءات التشغيل القياسية لاستخدام العمليات الجوية.

٤٣ - وقد زادت بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان من جهودهما لضمان زيادة فهم الجهات الفاعلة في المجال العسكري لمسؤولياتها وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وجرى التشديد على أهمية إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة في الحوادث التي تنطوي على وقوع خسائر بين المدنيين، وذلك على المستويين دون الوطني والوطني من خلال متابعة حالات بعينها وتبادل المعلومات.

باء – المسائل الجنسانية

٤٤ – على الرغم من السياسات والبرامج الحكومية المتعددة التي ترمي إلى معالجة القضايا الجنسانية، ما زال تحقيق تحسن ملموس في وضع المرأة يمثل تحديا رئيسيا. وشُرع في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان من خلال مشاريع تجريبية. وسيتوقف تحقيق المزيد من التقدم على الإرادة السياسية وتوفير الموارد والقدرة على التنفيذ.

٤٥ – وقد أحرز بعض التقدم في مجال النهوض الاقتصادي بالمرأة، إذ تشكِّل المرأة نسبة ٦٦ في المائة من المقترضين لأغراض التمويل البالغ الصغر و ٣٨ في المائة من المشاركين في البرنامج الوطني لتنمية المهارات. واعتمدت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وزارة شؤون المرأة، سياسة لتحقيق المساواة بين الجنسين بغية تعزيز مشاركة المرأة في الخدمة المدنية.

٤٦ – ومع ذلك لا تزال الممارسات المتسمة بالعنف والأذى ضد النساء والفتيات مصدرا للقلق البالغ. وفي عام ٢٠٠٧ تلقت البعثة أكثر من ٠٠٠ ٢ شكوى تتعلق بالعنف الجنساني. ويتواصل على مستوى السياسات العامة السعي لتحسين التنسيق من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالعنف ضد المرأة وعبر العديد من المبادرات على المستوى المجتمعي. ويجري إدماج عملية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة بطريقة منهجية في عمل الوزارات ذات الصلة. وقد أنشأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوقا خاصا لحماية النساء المعرّضات للخطر. إلاّ أنه لا يزال من المتعين معالجة الإخفاق المنهجي في كفالة تمكين المرأة من الحصول على العدالة والحماية من العنف، والميل إلى إلقاء الجرم على الضحايا من النساء. ويتطلب تحسين تمتع المرأة بحقوقها قدرا أكبر من المساءلة من جانب السلطات الوطنية، فضلا عن رصد تنفيذ التزامات الحكومة، ولا سيما المعايير المرجعية الـ ١٣ المتعلقة بالعدل بين الجنسين الواردة في اتفاق أفغانستان.

ثامنا – الحالة الإنسانية

٤٧ – بسبب الأوضاع غير الآمنة، لا تقدر وكالات الأمم المتحدة على العمل في ٧٨ منطقة في جنوب أفغانستان. وقد أوقفت البعثات البرية التابعة للأمم المتحدة الموفدة إلى أغلب مناطق الجنوب لعدة أشهر. وبسبب نهب القوافل السائرة على طريق قندهار – فرح، واجهت برنامج الأغذية العالمي مشاكل في نقل الأغذية وغيرها من مواد المساعدة الحيوية إلى هيرات، التي تعد المحور الذي تُنقَل منه المعونة إلى مقاطعات المنطقة الغربية، وهي المقاطعات

التي تأثرت أكثر من غيرها بسبب الظروف الشتوية القاسية. وفي حين تم الإبلاغ على نطاق واسع عن تأثيرات انعدام الأمن في جنوب البلد، أفاد مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان بأن أكثر من نصف عمليات قتل العاملين في المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٧ حدثت في الشمال، وهو أمر يتصل في المقام الأول بالجرائم المرتكبة بدوافع اقتصادية.

٤٨ - وقد أدت ظروف الشتاء القاسية، التي وُصفت بأنها الأقسى من نوعها منذ ٣٠ عاما، إلى زيادة تقييد إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية الكائنة في المناطق النائية. وكانت مقاطعات بادغيس وفرح وغور وهيرات الكائنة في الغرب هي الأكثر تضرراً، حيث شهدت ما يربو على ٨٠٠ حالة وفاة من جراء قسوة الشتاء. وعلى الرغم من تخزين الإمدادات الإنسانية مسبقا تحسباً للأزمة، فقد أدت الحالة الأمنية، والطرق التي يتعذر اجتيازها، والافتقار إلى القدرات اللوجستية المحلية، إلى عدم توصيل المعونة في الوقت المناسب إلى كل من هم في حاجة إليها. كما أدي الافتقار إلى العتاد الجوي الكافي في البلد والسياسات التقييدية المفروضة على استخدام العتاد الدولي إلى الحد من قدرة وكالات تقديم المعونة على الوصول إلى المناطق النائية. وأظهرت حالة الطوارئ التي حدثت خلال شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ضرورة زيادة تعزيز التأهب للكوارث والقدرة على الاستجابة لها على الصعيد الوطني. وتقوم البعثة بالاستجابة لطلب تقدمت به الحكومة للحصول على الدعم في هذا الصدد.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أنشئ الفريق القطري للعمل الإنساني من أجل تعزيز التنسيق وكفالة وجود شراكة متكافئة داخل المجتمع للمساعدة الإنسانية. ويجمع الفريق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من جهة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة مراقب من الجهة الأخرى. ويجري إنشاء أفرقة إقليمية للمساعدة الإنسانية في جميع المكاتب الميدانية للبعثة.

٥٠ - وما زال التنسيق بين العنصرين المدني والعسكري يشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل الإنساني. وفيما يتعلق بالمساعدة المادية، يمكن لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات أن توفر طاقات لوجستية كبيرة وغيرها من المساعدات الحيوية، لا سيما حيثما تكون الأوضاع الأمنية غير مستقرة. وفي سبيل تعزيز التعاون مع أفرقة إعادة الإعمار تلك وغيرها من الأطراف العسكرية الفاعلة، قامت منظمة أوكسفام باستكمال المبادئ التوجيهية للتعاون المدني - العسكري لأفغانستان، واستعرضتها منظمات غير حكومية أخرى، إلى جانب الأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويؤمل في أن تتمكن المبادئ

التوجيهية، بعد اعتمادها، وكذلك الفريق العامل المدني – العسكري من كفالة إقامة علاقة عمل فعالة مع القوات العسكرية في المجال الإنساني.

٥١ – وقد وجهت الحكومة والأمم المتحدة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ نداءً لمعالجة الآثار الإنسانية المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية، بهدف خفض الزيادة الحادة في سعر دقيق القمح في جميع أنحاء البلد. ووجه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف نداء لتوفير مبلغ ٨١,٣ مليون دولار لمساعدة ٢,٥٥ مليون أفغاني. وطلب برنامج الأغذية العالمي وحده تقديم تبرعات فورية قدرها ٧٧ مليون دولار لتوفير ٠٠٠ ٨٩ طن من الأغذية للأفغان المستضعفين الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية. ويهدف هذا النداء إلى منع سوء التغذية ويستهدف على وجه الخصوص الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات.

٥٢ – وفي عام ٢٠٠٧، عاد ٤١٠ ٣٦٥ من الأفغان بصورة طوعية إلى أفغانستان، وبذلك وصل مجموع عدد الأشخاص الذين تلقوا مساعدة للعودة إلى أوطانهم منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٦٠٢ ٠٩٠ ٤ شخص. غير أن هناك دلائل تشير إلى صعوبة الحفاظ على معدل الإعادة الطوعية إلى الوطن في المستقبل بسبب مجموعة من العوامل، تشمل تدهور الأوضاع الأمنية، ومحدودية الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وحقيقة أن أكثر من ٨٠ في المائة من اللاجئين الأفغان المتبقين، المقدّر عددهم بـ ٢,٨ مليون لاجئ، يعيشون في المنفى منذ أكثر من عشرين عاماً. واعترافاً بهذا التحدي المعقد، أيد المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماعه السادس اقتراح حكومة أفغانستان بعقد مؤتمر دولي بشأن العودة وإعادة الإدماج في عام ٢٠٠٨.

تاسعا – الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، والمجلس المشترك للتنسيق والرصد، والتنمية الاقتصادية

٥٣ – تقوم حكومة أفغانستان حاليا بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، وهي العملية الوطنية الأساسية للتخطيط والميزنة في البلد، والاستراتيجية الرئيسية للحد من الفقر. وتقر الاستراتيجية بأن الفقر وتعذر الحصول على الأغذية والرعاية الصحية والتعليم ما زالت تشكل عقبات كبرى تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المنصفة والمستدامة. ويتواصل إحراز تقدم في عدة قطاعات: إذ تبلغ حاليا نسبة السكان الذين تغطيهم الحزمة الأساسية من الخدمات الصحية ٨٢ في المائة، ويقدر أن إجمالي عدد الملتحقين بالمدارس زاد في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٥,٧ مليون طالب، ٣٥ في المائة منهم من الفتيات. ومن الناحية الأخرى، لا يزال ٨٠ في المائة من السكان محروماً من الحصول على الكهرباء.

٥٤ - وقد أدى وضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، وعلى وجه الخصوص المشاورات التي جرت على مستوى البلد بأسره خلال عملية التخطيط، إلى تعزيز الحوار المتعلق بالسياسة العامة بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية والإنمائية المهمة. ووُضعت خطط لتنمية المقاطعات لجميع مقاطعات أفغانستان وعددها ٣٤ مقاطعة. ووُضعت الصيغ النهائية لـ ١٨ استراتيجية قطاعية، وتم تقدير تكاليف القطاعات ذات الأولوية للاستراتيجية الإنمائية (التعليم والصحة والطرق) للميزانية المالية المقبلة. وعملت البعثة بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك المانحين ومعرفة تعليقاتهم على مشروع الاستراتيجيات القطاعية. ويتوقَّع أن تكتمل الاستراتيجية الإنمائية بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨. وعند بدء تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية، تتوقع الحكومة أن يوائم المانحون بين إنفاقهم وأولوياتها.

٥٥ - ومن ناحية أخرى، أجرى مكتب الإحصاءات المركزي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تعدادا تجريبيا لاختبار منهجية التعداد وصقلها، وذلك تحضيرا لأول تعداد للسكان والمساكن يجري على مستوى البلد بأسره، من المقرر إجراؤه في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهذه العملية، التي شملت جميع الأسر المعيشية في البلد، توفر بيانات أساسية مهمة. ويواجه التعداد الفعلي، الذي ستكون نتائجه حاسمة الأهمية بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، تحديات بسبب الحالة الأمنية والحاجة إلى معالجة العجز في التمويل الذي يبلغ مقداره ٢٨ مليون دولار.

٥٦ - نما الاقتصاد غير المرتبط بالأفيون بمعدل ١٢ في المائة في المتوسط خلال السنوات الأربع الماضية، وتضاعف تقريبا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ ٢٨٩ دولاراً. وبدأ الاستثمار في الموارد الطبيعية لأفغانستان، بما في ذلك التعهد باستثمار ٣ ملايين دولار في إقامة عمليات تعدين في مقاطعة لوغار. وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة تقدَّر بين ٣٤ و ٤٢ في المائة من سكان البلد تعيش تحت خط الفقر. وجزء كبير من النمو الضخم الذي حدث للاقتصاد يرتبط للأسف بشكل غير مباشر بصناعة المخدرات غير المشروعة والمبالغ الضخمة الآتية في شكل معونة أجنبية. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع أسعار الوقود المستورد والمواد الغذائية المستوردة إلى زيادة أسعار الاستهلاك، مع وصول معدل التضخم إلى ١٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مما يشير إلى تأثر اقتصاد البلد بالصدمات الخارجية.

٥٧ - والآليات التي تتبعها الحكومة في إنفاق الموارد المخصصة للأغراض الإنمائية آخذة في التحسن، وإن كان يلزم تعزيزها للتعجيل بعمليات الصرف. وفاق الإنفاق في عام ٢٠٠٧ مثيله في السنة السابقة بمبلغ ١٦٧ مليون دولار. ويتوقع أن تتمكن الحكومة من صرف

حوالي ٦٠ في المائة من ميزانيتها الإنمائية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، مقابل ما لا يزيد على ٥٤ في المائة بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٧. بيد أن أكثر من ثلثي المساعدة الدولية توجَّه خارج الميزانية الأساسية للحكومة.

٥٨ - ويتوقع أن يصل تحصيل الإيرادات إلى ٨,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، ليفي بالهدف المحدد في اتفاق أفغانستان لعام ٢٠١٠، على الرغم من قصوره عن تحقيق الهدف الذي وضعه مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي. وما زالت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من أقل النسب في العالم، وتكفي الإيرادات بالكاد للوفاء بحوالي ثلثي الميزانية التشغيلية للحكومة، حيث تمول الميزانية الإنمائية بالكامل عن طريق المساعدة الخارجية. وأثار صندوق النقد الدولي مخاوف خطيرة بشأن عجز الحكومة عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بموجب مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو.

عاشرا - عمليات البعثات ودعمها

٥٩ - واصلت البعثة الاستفادة بشكل كامل من مكاتب الاتصال التابعة لها في إسلام أباد وطهران في جميع أنشطتها ذات البُعد الإقليمي؛ وأبقت على مكاتبها الإقليمية الثمانية المتكاملة تماما والكائنة في باميان وغارديز وهيرات وجلال أباد وكابل وقندهار وقندوز ومزار الشريف، وعززت مكاتب المقاطعات التسعة الكائنة في باداخشان وبادغيز وداي كندي وفارياب وغور وخوست وكونار ونمروز وزابول. وفي حين ما زالت معدلات الشواغر والاحتفاظ بالموظفين تمثل تحدياً، وذلك في المقام الأول بسبب الحالة الأمنية، فإن توسيع نطاق البعثة قد عزز قدرة الاتصال بالسلطات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة العاملة على المستوى دون الوطني. وتعد مكاتب المقاطعات وسيلة قيمة للغاية فيما يتعلق بالمساعي الحميدة وأنشطة التوعية التي تقوم بها البعثة.

٦٠ - وإدراكاً للحاجة الماسة إلى أن تقوم الحكومة الأفغانية باتخاذ خطوات نشطة من أجل مكافحة المخدرات، فضلا عن التغلب على الاختلافات في السياسات فيما بين الوزارات الرئيسية وفيما بين الجهات المانحة الدولية التي تدعمها، تقوم البعثة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باستطلاع إمكانية تسمية مستشار أقدم لدعم الحكومة، على أعلى مستوى. وبالمِثل، تستطلع البعثة إمكانية تعيين مستشار أقدم لشؤون الانتخابات لتقديم التوجيه السياسي والتقني اللازم لعملية التسجيل والانتخاب المقبلة، بالإضافة إلى الإشراف على المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة.

٦١ - واعترافاً بالحاجة إلى تقديم دعم عاجل إلى حكومة أفغانستان لتعزيز نظام العدالة على المستوى دون الوطني، يجري إطلاق برامج في مجال العدالة في المقاطعات. وستعزز الأمم المتحدة هذه الجهود عن طريق التعاون مع مسؤولي الحكومات المحلية، عن طريق آلية تنسيق قطاع العدل في المقاطعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيجري، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعيين ١٠ منسقين دوليين للعدالة على مستوى المقاطعات وتوزيعهم على مكاتب البعثة في شتى أنحاء البلد.

٦٢ - وتحقيق التآزر بين البعثة والقوات الأمنية والحكومة، لا سيما في الميدان، أمر بالغ الأهمية. ويتطلب هذا زيادة عدد الموظفين الرئيسيين في البعثة. ويلزم زيادة حجم الوحدة الاستشارية العسكرية التابعة للبعثة ليبلغ قوامها ٢٠ ضابطاً كحد أقصى، من أجل تقديم المشورة المتخصصة اللازمة في ظل هذه الظروف. وهناك أيضاً ضرورة لتوسيع نطاق الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة للبعثة بإضافة خمسة مستشارين آخرين لشؤون الشرطة إلى قوامها الحالي البالغ أربعة أفراد، من أجل نشر المستشارين في جميع المكاتب الإقليمية للبعثة لإسداء المشورة لإدارات الشرطة في المقاطعات.

حادي عشر - الولاية

٦٣ - الولاية العامة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تحددت في عام ٢٠٠٦ بالتشاور مع الحكومة الأفغانية في أعقاب إنجاز العناصر السياسية من عملية بون رسميا، ما زالت سليمة في الأساس وشاملة بالقدر الكافي، كما أنها لا تزال ملائمة للظروف الراهنة. لهذا السبب، فإنني أوصي بتمديد الولاية، التي جدَّدها مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٤٦ (٢٠٠٧) لغاية ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، لمدة أخرى قدرها ١٢ شهرا، وأوصي علاوة على ذلك بأن تبقى المهام المحددة التي ستضطلع بها البعثة، كما عُدِّدت في الفقرات من ٥١ إلى ٥٩ من الوثيقة A/60/712-S/2006/145، أيضاً بلا تغيير طوال الشهور الاثني عشر المقبلة.

٦٤ - وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، وعلى هامش اجتماعات الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، قمت بالاشتراك مع الرئيس كرزاي بعقد اجتماع رفيع المستوى للأعضاء في المجلس المشترك للتنسيق والرصد لإعادة التأكيد على الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي وتعزيزها. وأسفر ذلك الاجتماع عن إعادة تأكيد الدور المحوري والمحايد للأمم المتحدة في قيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، والحاجة إلى تعزيز قدرة البعثة على التنسيق. والمبدأ الذي تهتدي به أنشطة البعثة هو تعزيز القيادة الأفغانية وزيادة التماسك

الدولي لدعم تلك القيادة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف في إطار الولاية القائمة للبعثة، ينبغي لأنشطة البعثة أن تسترشد بنقاط التركيز التالية:

(أ) تعزيز التنسيق – ما زال تحقيق أهداف اتفاق أفغانستان يشكل المهمة المشتركة الرئيسية بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وبوصف البعثة رئيسا مشاركا مع الحكومة الأفغانية للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، يفرض عليها مسؤولية خاصة تتمثل في تعزيز الدعم المتماسك من جانب المجتمع الدولي للحكومة، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ المتعلقة بفعالية المعونة المقدمة إلى أفغانستان المعددة في الاتفاق (المرفق الثاني). وستحث البعثة على وجه الخصوص على القيام بما يلي: '١' زيادة الدرجة التي توفر بها المساعدة الدولية في إطار استراتيجية إنمائية وطنية لأفغانستان مرتبة الأولويات وعن طريق الميزانية الأساسية، بما في ذلك عن طريق مساعدة الحكومة على استحداث أدوات ائتمانية ملائمة؛ '٢' زيادة الإبلاغ عن المساعدة لوحدة تنسيق المعونة التابعة للحكومة والمجلس المشترك للتنسيق والرصد. وحيثما تتبقى خلافات بشأن السياسات في المجتمع الدولي، ستسعى الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الأفغانية ذات الصلة، إلى تسوية تلك الخلافات على نحو يوفر الأساس اللازم لوضوح الإجراءات وفعاليتها.

(ب) التوعية السياسية – تتطلب ولاية البعثة منها ''بذل مساعيها الحميدة من خلال أنشطة الدعوة'' (قرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، الفقرة ٤). وتشمل أنشطة الدعوة هذه مفهومين رئيسيين. أولهما هو الجهود اليومية التي تبذلها المكاتب الإقليمية للبعثة ومكاتب المقاطعات التابعة لها من أجل ربط المجتمعات الأفغانية المحلية بحكومتها والنهوض بتنفيذ الاتفاق. وتشمل الأنشطة الواردة في إطار هذا المفهوم تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتيسير التنسيق بين المعونة الإنسانية والأولويات الإنمائية، ورفع المظالم إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين. وستزيد الموافقة على إنشاء وظائف دولية إضافية في المكاتب الإقليمية للبعثة ومكاتب المقاطعات التابعة لها في ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ من قدرة البعثة في مجال التوعية. وينبع النشاط الثاني من الاعتراف بوجود عناصر فاعلة داخل أفغانستان تعارض الحكومة، إلا أنه يمكن تسوية الخلافات معها في إطار الدستور. والبعثة على استعداد لتقديم مساعيها الحميدة، إذا طُلب منها ذلك، لتشجيع هذه المصالحة. ومن الواضح أنه لا يمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة إلا بموافقة الحكومة ومع الاحترام الكامل للدستور ونظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن، ولا سيما بموجب قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩).

(ج) الحوكمة على الصعيد دون الوطني – توفر المديرية المستقلة للحكم المحلي آلية مؤسسية لتعزيز الحوكمة على الصعيد دون الوطني وربطها على نحو أكثر فعالية

بالوزارات الرئيسية في كابل. وثمة فرص قوية إلى حد بعيد لإقامة حوكمة يمكن محاسبتها وإرساء سيادة القانون على الصعيد المحلي. وستدعم البعثة، من خلال مكاتبها الإقليمية ومكاتبها المعززة في المقاطعات، الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة على الصعيد المحلي، وذلك على وجه الخصوص عن طريق المديرية المستقلة للحكم المحلي، إضافة إلى المبادرات الإنمائية على الصعيد المحلي التي تساعد على تحقيق منافع السلام في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام.

(د) تنسيق الأنشطة الإنسانية – بسبب تفاقم حالة انعدام الأمن المستمرة في أفغانستان، ما زالت الاحتياجات الإنسانية عالية، مما يضع بالمقابل حملا ثقيلا على كاهل البعثة فيما يتعلق بدور تنسيق الأنشطة الإنسانية الذي تضطلع به. وستواصل البعثة الاضطلاع بدور تنسيقي محوري للقيام بالأعمال الإنسانية بما يتمشى مع المبادئ الإنسانية وبغية بناء قدرة الحكومة على الصعيدين المركزي والمحلي لتمكينها من الوفاء بشكل متزايد بالاحتياجات الإنسانية. ولا بد للبعثة على وجه الخصوص أن توفر الدعم الفعال للسلطات الوطنية والمحلية في تقديم المساعدة للمشردين داخليا وحمايتهم وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً عودة طوعية وآمنة ومستدامة بشكل يحفظ لهم كرامتهم. ولا بد أن تبقي حماية المدنيين محوراً من محاور تركيز البعثة في الأنشطة التي تقوم بها.

(هـ) الانتخابات – على عكس الانتخابات السابقة التي جرت في أفغانستان في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، فإن الانتخابات المقبلة ستنفذها اللجنة الانتخابية الأفغانية المؤقتة التي ستقوم أيضاً بالإشراف عليها. غير أن ذلك سيتطلب توفير دعم مالي وتقني كبير من المجتمع الدولي. والبعثة مستعدة للقيام بدور في دعم العملية الانتخابية عن طريق تقديم المساعدة التقنية والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الدولية التي تقدم المساعدة، وتوجيه الأموال الدولية المخصصة لدعم المؤسسات الانتخابية الأفغانية. وقد يلزم توفير موارد إضافية لإنجاز هذا الدور الهام.

(و) تعزيز التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية – تستدعي قدرة العناصر المناهضة للحكومة على استرداد حيويتها التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بما في ذلك في التخطيط والعمليات الاستراتيجية. والأهداف الرئيسية لتعزيز التعاون بين البعثة والقوة، بما يتمشى مع ولاياتهما القائمتين، هي: ’١‘ تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي لتوليد تقييم مشترك لحالة المقاومة للحكومة الأفغانية وللاحتياجات الاستراتيجية اللازمة لمكافحة هذه المقاومة؛ ’٢‘ تحديد المهام التي يلزم أن تضطلع بها القوة، ومجتمع المساعدة (الذي يشمل المنظمات غير الحكومية وأفرقة إعادة إعمار المقاطعات)، والحكومة الأفغانية،

والبعثة، وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، لكي يتسنى تعزيز مؤسسات الحكومة وما تقوم به من عمل في مختلف أنحاء البلد؛ '٣' ضمان أن تكون الأنشطة التي تقوم بها جميع هذه الكيانات داعمة بشكل مشترك لعملية التنمية وتحقيق الاستقرار يقودها الأفغان.

ثاني عشر – ملاحظات

٦٥ - في عام ٢٠٠٦ أطلق اتفاق أفغانستان شراكة مدتها خمس سنوات مع المجتمع الدولي لتحسين معيشة الشعب الأفغاني. ومنذ ذلك الحين، تحققت إنجازات هامة وتنامى مستوى الدعم الدولي. وفي الوقت ذاته تصاعدت حدة أعمال الإرهاب والتمرد، مما أدى تثبيط عملية السلام. وتبين أن بناء الدولة وتنسيق العمل الدولي هما أمران يتسمان بالصعوبة. واتفق المشاركون في الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد على أنه لكي يتسنى ترسيخ المكاسب التي تحققت ولمواجهة التحديات المقبلة، يتعين على جميع الشركاء تكثيف جهودها المشتركة. وما زالت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان تشكل الأساس لهذه الجهود، غير أنه قد يلزم تحديد الأولويات، تحت قيادة حكومة أفغانستان، للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ.

٦٦ - ولمواجهة التحديات الأمنية وإحلال الاستقرار في أفغانستان، يلزم اتباع نهج مشترك يحقق التكامل بين الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما زالت الشراكة بين الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي تمثل أمرا أساسيا في هذا النهج، الذي يتعين أيضا أن يهدف إلى تنفيذ الرؤية المشتركة لاتفاق أفغانستان، بقيادة الحكومة الأفغانية، وذلك بدعم من البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومع دخول الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان مرحلة التنفيذ، سيلزم التركيز مجددا على آليات التتابع والتنفيذ.

٦٧ - ومن المتوقع أن يُنتهى من وضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشمل القضايا والمخاطر الرئيسية التي تواجه الاستراتيجية الإنمائية قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، وحشد دعم المانحين للوفاء باحتياجاتها من الموارد، وشحذ آلياتها للتنفيذ. وإنني أرحب بالعرض الذي قدمته فرنسا لاستضافة مؤتمر في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ليس فقط لدعم وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية وإطلاقها وتمويلها وتنفيذها، بل أيضا لاستعراض تنفيذ اتفاق أفغانستان على نحو أشمل.

٦٨ - وتعد الإدارة على الصعيد دون الوطني أولوية رئيسية من أولويات الحكومة، ويقدر المجتمع الدولي أهمية إنشاء المديرية المستقلة للحكم المحلي، التي سيتعين عليها أن تستجيب بصورة فعالة للتوقعات المحلية والدولية العالية. وسيتوقف نجاحها على استمرار الإرادة السياسية، فضلا عن الدعم المقدم من المانحين. وينبغي تركيز الاهتمام بصفة خاصة على إيجاد تآزر على صعيد المناطق بين البرامج التي تعالج الحوكمة, وإصلاح الشرطة، وسيادة القانون، وحل الجماعات المسلحة غير الشرعية والتحديات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

٦٩ - ويجب أن تبدأ فورا الأعمال التحضيرية بشأن تسجيل الناخبين والتخطيط لإجراء الانتخابات المقبلة. وهذا يقتضي أن تتخذ السلطات الأفغانية قرارات بشأن مواعيد الانتخابات واعتماد التشريعات المتعلقة بها. وسيلزم أن يبدأ المجتمع الدولي في حشد الأموال اللازمة لدعم هذه العمليات الحيوية، لا سيما عملية تسجيل الناخبين، التي يلزم أن تبدأ في صيف عام ٢٠٠٨ لكي يتسنى إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٩.

٧٠ - ويقوم المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة، الذي يخضع حاليا لرئاسة وزارة الداخلية، بدور متزايد في وضع السياسات والتنسيق. وسيقوم المجلس، بناء على التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، بمراقبة استعراض التطوير المؤسسي لوزارة الداخلية، بوضع رؤية لمهام الشرطة توازن بين احتياجات إنفاذ القانون ومكافحة التمرد. ولا يمكن تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة بدون سيادة القانون، وإنني أرحب بوضع برنامج العدالة الوطني والدعم الذي استقطبه من المانحين.

٧١ - ومن بين النتائج الإيجابية للغاية التي خرجت من الاجتماع السابع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد التوصل إلى نهج متفق عليه لمكافحة المخدرات. وستولى الآن أولوية لتطبيق خطة التنفيذ المتفق عليها، بما في ذلك النهج المستند إلى المقاطعات، وإعادة تشكيل الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات وإصلاحه لتمكينه من التعجيل بعمليات الصرف. وسيتعين أن تقوم الحكومة بحشد الإرادة السياسية من أجل السعي لتحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في القضاء على ٥٠ ٠٠٠ هكتار من مزارع الخشخاش، واتخاذ تدابير ضد الموظفين العموميين المرتبطين بتجارة المخدرات، وإدانة كبار الضالعين في الاتجار بالمخدرات وكبار ملاك الأراضي الذين يقومون بزراعة الخشخاش. وهناك حاجة ماسة إلى قيام الحكومة الأفغانية باتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد. وبالإضافة

إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تفيد بشكل ملموس من قرار مجلس الأمن ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، الذي يدعو إلى تحديد المتاجرين بالمخدرات في سياق نظام الجزاءات.

٧٢ - ومن الضروري التأكيد مجددا على الأهمية المحورية للنهج القائم على حقوق الإنسان بالنسبة للاستقرار والتنمية. ومن الأهمية بمكان أن تقدم الحكومة والمجتمع الدولي ما يلزم من دعم تقني ومالي وسياسي إلى وزارة العدل لتمكينها من القيام بدورها على نحو فعال بوصفها الوكالة الرائدة لتنسيق الإدماج الناجح لحقوق الإنسان في عملية الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان والإبلاغ عن ذلك.

٧٣ - وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال الزيارة التي قامت بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بتسليط الأضواء على الادعاءات المتعلقة بالتعذيب والاحتجاز التعسفي. وينبغي الاستفادة مما نتج عن تلك الزيارة من حوار بنّاء وإتاحة إمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز التي لم تكن متاحة في السابق لكي يتسنى كفالة إجراء جميع عمليات الاحتجاز والمحاكمات بأسلوب يتسم بالشفافية ووفقا للمعايير الدولية.

٧٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، توم كونيغز، الذي أتم مهمته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على حصافته وما قام به من عمل شاق طوال فترة خدمته. وإنني أبذل جهودا دؤوبة لإيجاد خلف له يتمتع بكامل ثقة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وفي غضون ذلك، أود أن أشكر ممثلي الخاص بالنيابة، بو أسبلوند، وجميع أفراد البعثة على التزامهم ومثابرتهم. كما أود أن أوجه شكري إلى شركاء البعثة، بما في ذلك الفريق القطري للأمم المتحدة، فضلا عن الوكالات الإنسانية الأخرى، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية الأخرى لما يواصلون تقديمه من دعم لعمل البعثة.